

الوطني والمناطق المغربية المحتلة لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع القانون.
السيد المقرر.. وزع.

أذكر بأن هذه الجلسة يتم نقل وقائعها من خلال التلفزيون العمومي.
نفتح باب المناقشة، وذلك طبقاً للتوزيع الزمني المتفق عليه في اجتماع ندوة الرؤساء المنعقد مساء أمس الأربعاء 18 يناير 2017. هذا الاجتماع الذي جرى فيه الاتفاق بين جميع السادة رؤساء الفرق والمجموعات مشكورين على اعتماد نوع من التوزيع المتساوي والمتكافئ للغلاف الزمني المخصص لهذه الجلسة على الفرق والمجموعات، وأشكر السادة رؤساء الفرق الكبرى عددياً.

وأبدأ بأول متدخل عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في حدود 6 دقائق، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

الأخوات المستشارات المحترمات،

الإخوة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية للمناقشة والمصادقة على مشروع قانون رقم 01.17 الموافق بموجبه على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، والذي يأتي تفعيلاً للقرار التاريخي والشجاع لجلالة الملك محمد السادس نصره الله بالعودة إلى الاتحاد الإفريقي، المعلن عنه في الرسالة السامية الموجهة إلى القمة السابعة والعشرين للاتحاد المنعقدة في العاصمة الرواندية كيجالي بتاريخ 18 يوليو 2016.

إننا، في الفريق الاستقلالي، لا يمكن إلا أن نثمن عالياً هذا القرار السيادي النابع من إرادة كل القوى الحية بالمملكة، وأن نتفاعل معها إيجابياً مع هذا المشروع لاستكمال مسطرة المصادقة على الاتفاقية المعروضة على أنظار مجلسنا الموقر، بما يقتضيه ذلك من حرص على حماية المصالح الوطنية والإستراتيجية للمغرب والدفاع عن وحدته الترابية، ولنا الثقة الكاملة في السياسة الرشيدة والهادفة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

السيد الرئيس

السادة الوزراء،

إخواني أخوتي،

إن الأسباب والسياسات المبررة لقرار الانسحاب الذي أعلن عنه جلالة المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه، في خطابه الموجه لقمة منظمة الإفريقية بتاريخ 12 نونيو 1984، والتي كانت مشروعة ومبررة قد أضحت اليوم غير مناسبة بفعل التغييرات والتحويلات المتسارعة التي

محضر الجلسة الخامسة والسبعين

التاريخ: الخميس 20 ربيع الآخر 1438 (19 يناير 2017).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وسبع وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة السادسة والدقيقة الثالثة مساءً.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 01.17 يوافق بموجبه على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي الموقع بلومي (بالتوغو) في 11 يوليو 2000، كما تم تعديله بالبروتوكول الملحق به، المعتمد بأديس أبابا (إثيوبيا) في 3 فبراير 2003 وبمابوتو (الموزمبيق) في 11 يوليو 2003، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 01.17 يوافق بموجبه على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي الموقع بلومي (بالتوغو) في 11 يوليو 2000، كما تم تعديله بالبروتوكول الملحق به، المعتمد بأديس أبابا (إثيوبيا) في 3 فبراير 2003، وبمابوتو (الموزمبيق) في 11 يوليو 2003، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

أعطي الكلمة الآن للحكومة المحترمة لتقديم مشروع القانون.

أعطي الكلمة للحكومة لتقديم مشروع القانون.

أعطي الكلمة لمقرر لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع القانون.

ما كينا ش الحكومة، أش غندير؟ وتجي في الوقت الحكومة، تم الإعلان بمقتضى بلاغ رسمي أن الجلسة ستبتدئ في تمام الساعة السادسة.

تفضل السيد الوزير، اتما اللي غتقدموا المشروع؟

السيد محمد الوفاء، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون

العامة والحكامة:

إلى اسمحتي، السيد الرئيس، يمكن السيد وزير الخارجية جاي في الطريق، يمكن في الردود يدير التدخل ديالو، من بعد تدخلات رؤساء الفرق.

السيد الرئيس:

طيب، والحالة هذه، أعطي الكلمة لمقرر لجنة الخارجية والحدود والدفاع

حفظ الله جلالة الملك الحامي لهذا الوطن والضامن لوحده الترابية، إن أريد إلا الإصلاح ما أستطعت وما توفيتي إلا بالله عليه أتوكل وإليه المصير. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم، الكلمة للمتدخل الموالي عن فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد الرئيس.

المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله:

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

زملاتي وزميلاتي الأعزاء،

أيها الحضور الكريم،

أود في البداية أن أعبر لكم عن اعتزازي بالتدخل اليوم، باسم فريق الأصالة والمعاصرة، في هذا الحدث التاريخي المتميز وهذا الوقت الذي استوقفنا فيه الزمن لنستشرف آفاق المستقبل في منظمة غادرناها طوعا، وكانت مغادرة تاريخية، والآن سنعود إليها طوعا، وهي كذلك عودة تاريخية، ولكن عودة مدروسة مهندسة قوية، متأية، هادئة، مسؤولة، أشرف عليها صاحب الجلالة، الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بأبعاد متعددة ومختلفة، وبأدوات إجرائية ذكية، انطلقت منذ الآن بضعة سنوات بأبعادها الاقتصادية، ولن أعود إليها، وأبعادها الروحية، ولن أعود إليها، وأبعادها الأمنية ولن أعود إليها، وأبعادها العلمية والتعليمية والثقافية والاجتماعية، وتعرفونها، وأبعادها التواصلية حتى بالمواصلات.

أريد فقط هنا أن أفتح قوس مهم، وهو أن في أيام إيولا في إفريقيا جميع شركات الطيران توقفت إلا (la RAM) تابعت عملها، وفتحت أبواب جديدة لإفريقيا حول العالم، وهذه طبعا عملية إستراتيجية يجب ألا ننساها. هذه الإستراتيجية المحبوك الذكية، الهادئة، تم بناؤها طبعا على تربة خصبة، تربة تاريخية واقتصادية امتدت على عدة قرون، منها ما هو اقتصادي، ما هو ديني، ما هو ثقافي.

امتدادنا الإسلامي المالكي الأشعري في جميع الدول الإفريقية مر من هنا، تاريخ ما قبل الإسلام كذلك كانت علاقات متميزة، وأخيرا علاقات في الأيام الصعبة، فقد استضافت إفريقيا ما وراء الصحراء العائلة الملكية الشريفة في مدغشقر، المرحوم محمد الخامس طيب الله ثراه وعائلته في أيام تكالبت علينا الأطماع التوسعية والاستعمارية، وقد آوينا وساعدنا وواكبنا كذلك جميع المنظمات التحررية الإفريقية، "مانديلا" كان هنا، ليس فقط في الرباط بل كذلك في شمال المملكة، "دوس سانتوس" كان هنا، وبالتالي في الوقت الذي كانت فيه المنظمة الإفريقية في مرحلة صعبة، ما تنساوش على

تشهدها إفريقيا والأخطار المحدقة بها.

فقد جرت مياه كثيرة تحت جسر إفريقيا، وفي باقي دول العالم، ولم يعد هناك ما يرر سياسة المقعد الفارخ، ولا يمكن لنا بأي حال من الأحوال أن نبقي بعيدين كل البعد عن هذه المؤسسة الإقليمية الحاضنة مؤسساتيا، وبعيدين كذلك عن شركائنا في القارة الإفريقية التي يشهد التاريخ التضحيات الجسام التي قدمتها المملكة من أجل دعم استقلال أقطارها وتحرر شعوبها. ولا زالت يد المغرب ممدودة للدعم والمساعدة الإنسانية والاجتماعية يزكها الحضور المكثف لجلالة الملك في جل عواصمها واندماجها في مجتمعاتها.

كما لا يمكن للدول المشكلة للاتحاد الإفريقي أن تبقى بعيدة عن استثمار الموقع الاستراتيجي للمغرب على المستوى العربي والإسلامي والأوربي، وعن الاستفادة من التجربة الاستثنائية في التنمية والإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ومعالجة مختلف القضايا والمعضلات المعاصرة كالإرهاب والهجرة.

السيد الرئيس،

الحضور الكريم،

إن العالم يشهد أن إفريقيا اليوم، توجد في صلب اهتمام السياسة الخارجية للمغرب وعمله الدولي، فقد قطعنا أشواطا كبيرة ورائدة في مجال إقامة نموذج للتعاون مع الدول الإفريقية يتأسس على المقاربة راجح- راجح من خلال بناء علاقات ثنائية وجاعية مع العديد من الأقطار الإفريقية. ويكفي الاستدلال في هذا السياق بأن المغرب يعتبر أول بلد مستثمر في عشرات الأقطار الإفريقية، بفعل السياسة الحكيمة والرائدة والرؤية الإستراتيجية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وبفضل الشركات المغربية الإفريقية التي يصل مداها إلى أكثر من أربعين دولة.

وكما قال جلالة الملك نصره الله: "...رغم كون المغرب قد غاب عن منظمة الوحدة الإفريقية، فإنه لم يفارق أبدا إفريقيا" انتهى كلام جلالته.

إننا، في الفريق الاستقلالي، نعب عن ثقنتنا في حكمة الاتحاد الإفريقي وقدرته على إعادة الأمور إلى نصابها، وتصحيح أخطاء الماضي، ورسالتنا اليوم موجهة إلى الدول الإفريقية وإلى أحرار إفريقيا من كل حذب وصبوب، بأن يهبوا منتصرين للقرار السيادي للمملكة المغربية، لنبرهن جميعا على صدق انتمائنا لوطننا الإفريقي، وعلى تضامننا وتعاوننا من أجل إفريقيا زاهرة، إفريقيا ترفل بمعالم وقيم السلام والتضامن والتنمية.

لأجل ذلك كله وغيره كثير، فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية سيصوت بالإيجاب على مشروع القانون، معلنا تعبئته الكاملة وراء جلالة الملك لمواجهة جميع التحديات المرتبطة بالوحدة الترابية وبمصالح المملكة ووطنيا وإقليميا ودوليا، مؤكداً أن قرار المصادقة هو لإيماننا بأن بلادنا ستكسب موقعا ومنبرا جديدا للدفاع عن الوحدة الوطنية والترابية لبلادنا، وهي أيضا إضافة نوعية وقوية وفعالة للاتحاد الإفريقي بل للقارة الإفريقية في محاربة الفقر والهشاشة ودعم التنمية الشاملة في جميع المجالات.

السيد الرئيس المحترم،
السيدتان الوزيرتان المحترمتان،
السيد الوزير المحترم،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

استجابة لطلب جلالة الملك، حفظه الله، بتسريع مصادقة البرلمان بغرفتيه على اتفاقية الانضمام إلى الاتحاد الإفريقي، وفقا لمقتضيات الفصل 55 من الدستور، تتعقد هذه الجلسة أياما قليلة قبل انعقاد القمة الثامنة والعشرين لمنظمة الاتحاد الإفريقي يومي 30 و31 يناير الجاري، والتي ستقرر، إن شاء الله، في طلب المغرب الانضمام إلى هذه المنظمة القارية بعد غياب دام حوالي 32 سنة، وهو غياب فرضته الانحرافات التي عرفتها منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1984 بقبول عضوية كيان لا يستجيب لشروط العضوية التي كان يحددها الفصل 4 من ميثاق المنظمة، ومنها أن يكون العضو دولة مستقلة وذات سيادة، وهو ما لم يتوفر للكيان الوهمي لا في السابق ولا في اللاحق، لذلك حرصت الأيادي التي عبثت بالمنظمة الإفريقية بأساليب غير أخلاقية أن تزيل هذه المادة من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي الذي تأسس سنة 2000، وذلك رغبة منها في إخفاء أثر الجريمة، ولكن ما بني على باطل يبقى بطبيعة الحال دائما باطلا.

لذلك، نقتراح أن يكون هذا الخرق في الفصل 4، والتلاعبات المسطرية الأخرى بالميثاق السابق، التي تمت ما بين سنتي 1982 و1984، والخروقات الأخرى، بما فيها تلك التي قامت بها الرئيسة الحالية للمفوضية الإفريقية بعرقلتها لمسطرة انضمام المغرب، نقتراح أن تكون مدخلا قانونيا وسياسيا في مرافعة المملكة المغربية أمام المنتظم الإفريقي.

وستكون هذه المرافعة بمثابة محاكمة سياسية وقانونية لأعداء المغرب، الذين استعملوا كل الوسائل، بما فيها الوسائل غير الشرعية لتضليل الدول الإفريقية والتلاعب بحقائق الأمور الإفريقية، وهو ما قد يغيب عن رؤساء ووفود بعض الدول الإفريقية، لأن غياب المغرب على مدى 32 سنة عن هذه المنظمة جعل الأجيال الجديدة من الرؤساء والدبلوماسيين الأفارقة فريسة للدعاية المغرضة والكاذبة للانفصاليين وراعيهم الرسمية.

السيد الرئيس المحترم،
السيدتان الوزيرتان المحترمتان،
السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد سبق لجلالة الملك، حفظه الله، في رسالته الموجهة إلى القمة الإفريقية السابقة في كيغالي في يوليو 2016 أن وضع الإطار المحدد لهذا الانضمام، حيث ربطه "بتصحيح الخطأ التاريخي" الذي أقم كيانا غريبا لا تتوفر فيه شروط الدولة المستقلة ذات السيادة، كما كان منصوبا عليه في المادة الرابعة من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سابقا.

وهو توجيه ملكي سامي للدبلوماسية المغربية لاتخاذ كافة الإجراءات

أن كان في مرحلة صعبة، كانت أنظمة ما تسمى بالديمقراطية، كولونيل قتل كولونيل، وأصبح محله، وسارجانا قتل جنرالا وأصبح محله، وكانت الخطابات وأتذكرها جيدا، خطابات "كريكو ماتيو"، خطابات "راتسيراكا" ديال.. ملتبه وتنتهي وتسمى الثورة، (et la révolution continue)، في الواقع تستمر آفات وآهات الشعوب الإفريقية.

في هذه المرحلة بالذات هي التي غادرنا فيها منظمة الوحدة الإفريقية، وكنا محاطين بأنظمة عسكرية حتى في شمال المملكة (فرانكو)، وبالتالي يجب ألا ننسى أن المغادرة كانت تاريخية، وكانت مهمة وكانت إستراتيجية.

الآن سنعود، سنعود لأننا كل شيء تغير، الأنظمة في إفريقيا تغيرت، الرؤية تغيرت، الوعي الإفريقي تغير، الأجيال تغيرت، وفتتسم مع هذه الشعوب نفس الآمال، الأمل في الأمن، الأمل في الاستقرار، الأمل في التنمية، الأمل في الديمقراطية، الأمل في بناء منظومات اقتصادية واجتماعية وسياسية ديمقراطية، تحترم فيها.. يحترم فيها الإنسان كإنسان، المرأة والرجل سواسية، يتقاسم فيها الخبرات لهذه المنطقة، نكون فيها جميعا شريك قوي في جنوب البحر الأبيض المتوسط، ونحن طبعاً صلة الوصل بين شمال البحر الأبيض المتوسط وجنوبه.

لا أنسى كذلك أن أقول أن أتمنى أن تستوعب جارتنا هذا المنعطف التاريخي، وأن تساعد إخواننا وعائلاتنا أن يلتحقوا بأهاليهم في الأقاليم الجنوبية لبناء مستقبل مشترك، مستقبل زاهر، مستقبل لا فيه لا غالب ولا مغلوب.

والزيارة الملكية الأخيرة، والبرنامج الطموح بملايير الدراهم والدولارات، سيكفينا من بناء قطب اقتصادي واجتماعي متقدم، صلة وصل بين شمال البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا ما وراء الصحراء. هذه أميتي.

قبل أن أمهي، أريد أن أثنى بإجلال واحترام لأفراد القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة، وعلى رأسها قائدها الأعلى ورئيس أركانها العامة على ما يقومون به من عمل مضني مستمر لحمايتنا، لحماية تخومنا، لحماية أمننا، ولحماية المناطق الجنوبية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبعاً سنصوت بنعم لصالح هذه الاتفاقية.

شكراً.

السيد الرئيس:

شكراً السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للمتدخل الموالي عن فريق العدالة والتنمية، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد نبيل شبيخي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أعطي الكلمة الآن لممثل الفريق الحركي، تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السيدتين الوزيرتين،

إخواني وأخواتي المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة، باسم الفريق الحركي في هذه الجلسة العامة التي يخصصها مجلسنا الموقر للمصادقة على هذا المشروع الهام، المؤسس للحظة تاريخية في مسار بلادنا، والممثل في التصديق على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، والذي بموجبه ستتوج بلادنا استعادتها لعضويتها في هذه المنظمة الإفريقية.

إنها فعلا لحظة تاريخية بكل المقاييس، لحظة تجدد العودة المشروعة لبلادنا إلى هذا المحفل الإفريقي مؤسستيا، مع العلم أن المغرب لم يغادر إفريقيا، بل ظل حاضرا بدوره الريادي في دعم قضايا ورهانات قارتنا الواعدة، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، مؤمنا غاية الإيمان بعمقه الإفريقي الذي لم تنتكر له يوما، هذا العمق المتجذر في ذاكرة بلدنا وتاريخه العريق، فمن منا ينسى دعم بلادنا لحركات التحرير في إفريقيا؟ ومن لا يتذكر الدور التأسيسي للمملكة المغربية لمنظمة الوحدة الإفريقية منذ أزيد من نصف قرن؟ ومن يستطيع أن يتجاهل دور بلادنا بقيادة عاهلنا المفدى جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في الدفاع عن قضايا إفريقيا في كل المحافل الدولية، وإرساء أسس التعاون جنوب - جنوب، والمبادرات الملكية السامية لدعم التنمية والديمقراطية في إفريقيا، ونهج الدبلوماسية الاقتصادية الناجعة، ومد الإشعاع الديني والروحي بفضل إمارة المؤمنين التي جعلت بلادنا منارة روحية لشعوب إفريقيا.

السيد الرئيس المحترم،

عودتنا إلى الاتحاد الإفريقي بدعم وإلحاح من العديد من الدول الإفريقية، هي اختيار استراتيجي لتحسين وحدتنا الترابية الراسخة بالبيعة والتاريخ والطبيعة، وانتصار عدالة قضيتنا الأولى، وانهيار لمزاعم ومكائد خصوم المغرب الساعين، فاشلين، إلى توظيف هذا المحفل الإفريقي لعرافة الريادة الإفريقية الراسخة لبلد من حجم المغرب الذي يعرف من أين أتى وإلى أين يسير.

وفي هذا السياق، لا يمكننا كفريق حركي، يستمد مرجعيته الفكرية من فكر الحركة الشعبية، ببصائها الخالدة في دعم التوجه الإفريقي لبلادنا من

القانونية والاحتياجات المسطرية الكفيلة بتحسين وحدة وسلامة أراضي المملكة بحدودها الأصيلة، لأنها قضية وجود وليست مسألة حدود، كما عبر عن ذلك صاحب الجلالة، نصره الله، في خطاب سابق.

ومما لا شك فيه أن إحدى أهم المعارك في هذا السياق هي التعبئة الشاملة لدعم مرشح دولة صديقة لمنصب رئاسة المفوضية الإفريقية، حتى يكون سندا للمغرب في المراحل القادمة، والتي ستكون لا شك حساسة وحاسمة، علما أن أعداء المغرب يحشدون جهودهم منذ مدة لدعم مرشحة أعلنت صراحة من مخيمات تندوف عداها لوحدة المغرب وسلامة أراضيه. تأسيسا على ما سبق، فإن على دبلوماسيتنا دراسة جميع الاحتمالات وتعبئة جميع أصدقاء المغرب واتخاذ جميع الاحتياطات لضمان انضمام المغرب للاتحاد الإفريقي، وتصحيح الخطأ التاريخي كما ورد في الرسالة الملكية. وفي هذا الإطار، نقتح أن تؤخذ العناصر التالية بعين الاعتبار في المرافعة المغربية:

أولا، بالنسبة للإادة الثانية من القانون التأسيسي الحالي، فإنها لا تنطبق على الكيان الوهبي، لأن المادة تتحدث عن "سلامة وسيادة واستقلال الدول الأعضاء"، أما "كيان تندوف" فلا تنطبق عليه صفة "الدولة" كما هي متعارف عليها في القانون الدولي؛

ثانيا، بالنسبة للحدود الموروثة عن الاستعمار والواردة في المادة الرابعة بصيغة احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال، فهي من جهة لا تنطبق على المغرب، لأنه خضع لاستعمار مزدوج فرنسي إسباني قسم أراضي المغرب إلى عدة وحدات.

وإذا تم تطبيق هذا المبدأ الاستعماري، فمعنى ذلك أن المغرب يجب أن يتخلى عن أقاليمه الشمالية وعن منطقة سيدي إفني وعن منطقة طرفاية، وهو أمر لا يتصوره عاقل.

ومن جهة أخرى، إذا طبقنا هذا المبدأ على بعض الدول الإفريقية، فمعنى ذلك أن الاتحاد الإفريقي يجب أن يطرد دولاً مثل إريتريا وجنوب السودان وغيرها، وهو ما لا يمكن قبوله من طرف الدول الإفريقية.

وفي الختام، لا يسعنا إلا أن نعبر عن ثقتنا ودعمنا المطلق لكل الخطوات التي يقوم بها صاحب الجلالة، حفظه الله، لاستعادة مكانة المغرب في المنتظم الإفريقي، دفاعا عن وحدتنا الوطنية والترابية.

ولذلك، فإن فريق العدالة والتنمية يصوت بالإيجاب على مشروع القانون 01.17 المعروض أمامنا وبروتوكول التعديلات الملحق به.

كما نغتم هذه الفرصة لنوجه تحية إجلال وإكبار للقوات المسلحة الملكية وكافة الأجهزة الأمنية الساهرة على حماية ثغور الوطن، ونوجه أيضا تحية تقدير إلى كل الدبلوماسيين المغاربة في كل المواقع، والذين يقفون سدا منيعا لإفشال مؤامرات أعداء المغرب الرامية إلى تفتيت وحدة الوطن وسلامة أراضيه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لتعاون جنوب - جنوب، حيث تؤكد لكل القوى الحية في هذه القارة أن نهضة إفريقيا تبدأ بالاعتماد على مواردها البشرية وطاقاتها وكفاءاتها وتعاونها بين مختلف دولها لكي تخرج من وضعية الهشاشة التي تنتخب فيها وتجعل المواطن الإفريقي يعيش ببلده في كرامة، لا أن يموت وينتحر في البحر من أجل المرور إلى الضفة الأخرى، مشردا ويعيش أوضاعا أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها أوضاع غير إنسانية.

السيد الرئيس،

لقد تفتقت نباهة ملكنا محمد السادس، حفظه الله، منذ توليه عرش أسلافه الميامين، لكون أن المغرب لا يمكنه أن يخرج عن دائرته الجغرافية التي وضعه الله فيها، حيث قام في عدة مناسبات دولية وأمية وفي مختلف المحافل، كان آخرها مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ (كوب 22) ببراكش، ليدافع عن مصالح إفريقيا، ويقر للعالم أنه حان الوقت لكي تنهض دول هذه القارة من سباتها وتعمل بالاعتماد على إمكانياتها ومؤهلاتها البشرية والطبيعية وتعاونها مع مختلف دول هذه القارة من أجل تنميتها والنهوض بأوضاعها والقطع مع الحروب والفقر والتميش، حيث تبين للعالم بأسره بأنه قائد إفريقي بأفق جديد، يقود ثورة هادئة، ويحمل هموم هذه القارة، ويتوفر على تصور ورؤية جديدة تنهض بأوضاعها، حيث عمل على إبرام شراكات اقتصادية شجاعة في إطار منطلق راجح - راجح مع جل دول إفريقيا الغربية منها، وصولا إلى الناطقة بالإنجليزية وشروعه في مفاوضات مع قوى كبرى مؤثرة مثل نيجيريا، في احترام تام لسيادة الدول وشعوبها.

السيد الرئيس المحترم،

إن استعادة المملكة المغربية لموقعها بهذه المنظمة الإفريقية جاء بطلب من أصدقاء المملكة من جهة، ومن جهة ثانية لكي يقطع المغرب مع سياسة الكرسي الفارغ، ومن جهة ثالثة لكي يتصدى للعقليات البدائية التي هيمنت على تدبير هذه المنظمة، والتي طغت عليها عقلية الاستعمار والدسائس والمؤامرات المعهودة في عهد الأنظمة الشمولية، حيث كانت تستقوي بإمكانياتها البترولية على مجموع الدول التي كانت تعاني وتفقر للإمكانيات، لذا أصبح من اللازم تجاوز هذا المنطق وبناء هذه المنظمة على أسس متينة، أساسها احترام سيادة الدول وحماية قرارها المستقل والعمل على تثمين مواردها وحماية مصالحها في إطار من التعاون والتكامل، لما فيه خير المواطن الإفريقي الذي يعيش أوضاعا مؤلمة.

السيد الرئيس،

تدعينا لهذا الإطار الجديد الذي يجب أن تشتغل فيه هذه المنظمة، لا بد من التنويه في هذا الإطار بتعاون المملكة مع أشقائها في إفريقيا، في شرقها وغربها، والذي عبرت عنه مختلف الزيارات التي قام بها جلالة الملك لختلف دول القارة، حيث عمل على توقيع العديد من الاتفاقيات مع كل الدول التي زارها لكي تستفيد هذه الدول من التجربة المغربية الرائدة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

خلال قيادته لأول وزارة مكلفة بالشؤون الإفريقية ما بين 1961 و1963 في شخص الدكتور عبد الكريم الخطيب، رحمه الله، ولوزارة الدولة المكلفة بالتعاون سنة 1979 في شخص المحجوبي أحرسان، شفاه الله، وغيرها من المبادرات النوعية، لا يمكننا إلا أن نشيد بمبادرة عرض هذا القانون على المؤسسة التشريعية، كمحطة أخرى لتنفيذ مقتضيات الدستور الجديد، والذي جعل من العمق الإفريقي رافدا أساسيا من روافد الهوية المغربية المتميزة بوحدها المتنوعة، مشيدين بهذه الروح الوطنية الصادقة والمرسخة لإجتماعنا الوطني وراء جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، ومؤكدين دوما وفاءنا الصادق والخالد لقسم المسيرة الخضراء، ملين لنداء الوطن الذي نعتز أن نكون من طينه وتراه.

وقفنا الله جميعا لخدمة وطننا العزيز، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده. شكرا لكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الموالية لممثل فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدتين الوزيرتين،

إخواني المستشارين المحترمين،

إنه ليوم تاريخي عظيم ومشهود، ندشن به هذه الدورة، لمناقشتنا كمستشارين برلمانيين هذا المشروع 01.17، والذي سيعيدنا إلى منظمة الاتحاد الإفريقي معززين، بعدما خرجنا من منظمة الوحدة الإفريقية مكرهين، غيرة على سيادتنا وكرامة شعبنا، خصوصا عندما ناور خصوم وحدتنا الترابية، واعتزفوا في نوفمبر من سنة 1984 بكيان مزعوم، غير عضو بالأمم المتحدة، ولا بمنظمة التعاون الإسلامي، ولا بجامعة الدول العربية، في خرق سافر لقوانين القانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة، في أوج الصراع الإيديولوجي الذي كان آنذاك بين معسكر غربي وآخر شرقي، كانت فيه الفريسة الكبرى هي إفريقيا، حيث اشتد آنذاك الصراع، مما أدخلنا كقارة في نزاعات دموية جاءت نتيجة لاستعمار غاشم، نهب ثروات هذه القارة، وأساء لسكانها، وترك لها الحروب والفقر والأوبئة الفتاكة.

لذلك، نعتبر أن قرار جلالة الملك الحسن الثاني، رحمه الله، آنذاك كان قرارا شجاعا وحكيما بعدما انجلى الاستعمار وتبين للأفارقة أنه لا مجال إلا

أشرف اليوم بتناول الكلمة في هذه الجلسة العامة، باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب، من أجل المناقشة وإبداء الرأي في مشروع القانون رقم 01.17، الذي يتم عرضه على البرلمان في سياق خاص، أبان فيه كل مكونات المشهد السياسي المغربي على نضج ووعي سياسي عال وحرصهم الكامل على جعل المصلحة العليا للوطن فوق كل اعتبار، واصطفاهم وراء جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، من أجل إنجاح الإجراءات والمساطر المؤسساتية المتبعة لعودة المغرب للحضن المؤسسي للقارة.

هذا الإجراء وأكبته عدة تدابير أخرى مصاحبة لتنزيل القرار الملكي التاريخي الصادر عن كل القوى الحية بالمملكة، والقاضي بالعودة للاتحاد الإفريقي والذي عبر عنه جلالاته في الرسالة التي وجهها إلى القمة السابعة والعشرين للاتحاد التي انعقدت في العاصمة الرواندية كيغالي يوم 18 يوليوز من السنة الماضية.

السيد الرئيس،

حقيقتاً، نحن نقول عودة المغرب لمنظمة الاتحاد الإفريقي، وليس بين الدول الإفريقية لأن الواقع يشهد بأن المغرب بقي وقيماً ومُخلصاً لأسرته الإفريقية، ولم تنقطع أبداً علاقاته والتزاماته وحضوره النشط داخل القارة الإفريقية ودفاعه المستمر على مصالحها في مختلف المحافل الدولية، وحافظ على كل الروابط التي تجمعه بأغلبية دول القارة الإفريقية سواء السياسية منها أو الاقتصادية أو الروحية، ليس فقط مع حكوماتها ولكن أيضاً مع شعوبها، والتي تعززت بفضل عدة مبادرات لجلالة الملك خلال زيارته المتعددة لهذه البلدان.

بل الأكثر من ذلك، أن حضور المغرب ومساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الإفريقية قد تطور وتقفى خلال العشريّة الأخيرة بفضل الرؤية المتبصرة لجلالة الملك وتوجهاته الاستراتيجية نحو العمق الإفريقي لبلادنا والتركيز على الخيار القائم على تنمية التعاون جنوب-جنوب، مبتكر وتضامني وذي منفعة متبادلة، من خلال العمل على نقل وتبادل الخبرات والقدرات مع كل الدول التي تتقاسم الرؤى نفسها والتوجهات الثابتة المتركزة على التنمية الشاملة وجعل تنمية الإنسان في صلب برامجها والتنمية المستدامة أرضية أساسية لفلسفتها.

وفي هذا السياق، لا بد من التذكير من أن المغرب أضحى أول مستثمر في غرب إفريقيا، وثاني مستثمر على مستوى القارة كلها وأنه يتطلع، كما أشار لذلك صاحب الجلالة، لأن يكون أول مستثمر في القارة الإفريقية خلال السنوات القليلة القادمة، إذ أصبحت المقاولات المغربية ذات تواجد قوي على مستوى جلّ الدول الإفريقية، وتلعب دوراً ريادياً في دعم التنمية المحلية من خلال مساعدة هذه الدول على تملك الآليات الأساسية للتنمية من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية في إطار التنمية المستدامة أو من خلال الاستثمار في القطاعات التي يمكن اعتبارها رافعة للتنمية كالقطاع البنكي والتأمينات والاتصالات والنقل واللوجستيك والسكن

من جهة أخرى، ساهم مساهمة فعالة في دعم حركات التحرر الوطنية في السابق، ويعمل اليوم على صون كرامة المواطن الإفريقي بالمغرب، حيث يعتبر البلد الوحيد الذي قام بتسوية أوضاع إقامة الأفارقة في المملكة، لذلك نعتبر هذا القرار شجاعاً ومنطقياً وموضوعياً، كما أنه صائب، لأن قرار العودة جاء بطلب من 40 دولة من أصل 53، وهو كاف لكي تدشن بلادنا عهداً جديداً في هذه المنظمة الإفريقية، تساعد من خلاله على خلخلة هيكلها وفق نزعة ديمقراطية حديثة، تقطع مع السلوكات البائدة في التعامل مع الدول ذات السيادة.

السيد الرئيس،

لقد عبرنا اليوم كفاعلين سياسيين وقائمين ممثلين في هذه الغرفة على نضج كبير وعلى تعبئة قوية وراء جلالة الملك، في ظل الظروف السياسية التي تعرفها الساحة الوطنية، ألغينا فيها كل الحسابات الضيقة، ورفعنا راية الوطن أولاً وأخيراً عبر هذا الإجماع الوطني الكبير من أجل المصادقة على هذا المشروع، إنه التميز المغربي والنموذج المغربي الذي جعلنا محط احترام العالم بأسره.

إنها مناسبة سانحة كذلك لكي نجدد فيها شكرنا وتقديرنا للسلوك الدبلوماسي الوطني، وعلى رأسهم السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون والسيد الوزير المنتدب في الخارجية، دون أن ننسى في هذا الإطار حراس الحدود ورجال قواتنا المسلحة الباسلة والدرك الملكي والقوات المساعدة ورجال الأمن الوطني الذين يرابطون ليل نهار لحماية بلدنا وأمننا، خصوصاً في صحرائنا المجاهدة، والذين لا يسعنا إلا أن نقف لهم وقفة إجلال وإكبار.

السيد الرئيس،

إن فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين، وكعادته في المواقف الشجاعة والمصيرية والحاسمة التي تخص الوطن، يكون في الموعد، وبالتالي لا يسعنا إلا أن نصوت بالإيجاب لهذا المشروع، والذي سيجعلنا نفتح صفحة جديدة للنضال من داخل هذه المنظمة لإرجاعها إلى جادة الصواب. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكراً السيد الرئيس المحترم.

أعطي الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، تفضل السيد المستشار المحترم، السي عمر.

المستشار السيد عمر مورو:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين أن أناقش مشروع القانون رقم 01.17 الذي بموجبه يوافق على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، أن أوجه التحية الصادقة لكل القوى السياسية و الوطنية، التي في كل المحطات التاريخية تظهر مدى وطنيتها وترفعها على الاختلافات التديرية والسياسية لتعلي من شأن الوطن ومصالحه التي لا تقبل التلاعب.

كما لا يسعني في هذا المقام، السيد الرئيس، إلا أن أذكر بإجماع الشعب المغربي من جنوبه إلى شماله ومن شرقه إلى غربه حول أولوية القضية الوطنية وأهميتها وانتظاراته لحل المشكل بشكل نهائي ودائم في ظل المقترح المغربي الواقعي والمتقدم، ألا وهو الحكم الذاتي.

السيد الرئيس،

نجتمع اليوم في هذه اللحظة التاريخية بكل ما تحمله من معنى سياسي وتاريخي، هي لحظة إجماع من داخل الإجماع العام حول قضية وحدتنا الترابية.

هذه الجلسة، السيد الرئيس، تنعقد لأنها نتيجة لعملية دبلوماسية متواصلة واستراتيجية يقودها جلالة الملك محمد السادس بكل جرأة وحنكة ويتصور متكامل، واضح المعالم، جلي الأهداف والمرامي، جوهره في النهاية هو حماية وضمان المصالح الوطنية العليا للدولة المغربية على كل مستويات التعاطي الخارجي إقليميا، جمويا و دوليا.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

إن عودتنا لفضاءنا الطبيعي، المتمثل في منظمة الاتحاد الإفريقي، لم يأت لتلبية مصالح ضيقة للدولة، بل هو نتاج رؤية ملكية متكاملة، عبر عنها جلالتة في كلمته الموجهة للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والستين، والتي اعتبرت في حينها من طرف كل المتبعين المحليين والدوليين بأنها قراءة نقدية تقييمية ثورية تضع كل الأطراف أمام مسؤوليتهم التاريخية.

عودتنا إلى هذه المنظمة هي عملية تكاملية بين التصور الاستراتيجي والعمل الميداني من خلال سلسلة الزيارات التي قام بها جلالة الملك للعديد من الدول الإفريقية، هذه الزيارات كانت من أجل التقارب، من أجل التفاعل، من أجل التشارك في كل القضايا بكل أبعادها السياسية والاقتصادية و التنموية، وهو ما عبر عنه صراحة جلالة الملك في خطابه بمناسبة الذكرى الواحدة والأربعين للمسيرة الخضراء، والذي تم بثه من داخل العمق الإفريقي من العاصمة السينغالية دكار، حيث حدد جلالتة دواعي عودة المغرب للاتحاد الإفريقي، إذ قال: "إن عودة المغرب للاتحاد الإفريقي، ليست قرارا تكتيكيا، ولم تكن لحسابات ظرفية، وإنما هو قرار منطقي، جاء

وصناعة الأدوية وغيرها، وتوسيع هذا التعاون ليُشمل مباديين إستراتيجية جديدة كالأمّن الغذائي وتطوّر البنيات التحتية والطاقت المتجددة.

وتُسجّل هنا، السيد الرئيس، شرف مُؤاكلة الاتحاد العام لمقاولات المغرب لكل مراحِل الزيارات الملكية للدول الإفريقية ومُبادرات جلالتة الهادفة لتعزيز الروابط الاقتصادية وتثوية أوأصر التعاون معها في إطار شراكة راجح-راجح ستُساهم في خلق قيمة مُضافة بين المغرب وهذه الدول، وهو ما تترتّب عنه تزايد نسبة المبادلات التجارية بين المغرب والبلدان الإفريقية جنوب الصحراء ما بين 2005 و2015 بنسبة 11% سنويا.

كما لا بدّ من الإشارة كذلك أن قرار المملكة المغربية بالعودة للاتحاد الإفريقي لقي تأييدا واسعا، حيث يُناهز عدد الدول المدعّمة له 40 دولة، وهو ما يعبر عن الوعي بإمكانة المغرب ودوره الهام في تثوية العلاقات الإفريقية، وما سيعطيه ذلك من إشعاع للقارة بقُضل موقعه الجغرافي وثقله السياسي، باعتباره نموذجا جاذبا في المنطقة وباعتباره كذلك منصّة اقتصادية تنافسية و بوابة لإفريقيا نحو الأسواق الخارجية.

السيد الرئيس،

بناء على كل ما سبق، فإننا نُؤكّد تصويتنا بالإيجاب على مشروع القانون، لأن قرار عودة بلادنا للاتحاد الإفريقي قرار صائب، آمين أن تستدرك منظمة الاتحاد الإفريقي أخطاء الماضي من خلال توضيح الوُضوع القائم وإرجاع الأمور إلى نصابها، وذلك من خلال العمل على سحب عضوية "الجمهورية المزعومة" من عضوية الاتحاد الإفريقي، انسجاما مع مبادئ الشريعة الدولية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن لممثل فريق الاتحاد المغربي للشغل، تفضلي السيدة الرئيسة المحترمة.

اسمحي لي السيدة الرئيسة، اسمحي لي، أرجو المعذرة من السيد الرئيس، الكلمة لـ. اسمحي لي السيدة الرئيسة، السيدة الرئيسة، أ السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة أمال العمري:

نعم؟

السيد الرئيس:

أرجوك ساحيني، غلظت في الترتيب، الكلمة لممثل الفريق الاشتراكي، المساحة، تفضل السيد الرئيس، معذرة.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

بعد تفكير عميق " انتهى النطق الملكي.

السيد الرئيس،

إننا، في الفريق الاشتراكي، ومن خلاله حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، عند تعاطينا مع القانون التأسيسي المنظم للاتحاد الأفريقي لم تقتصر في قراءتنا له على البعد التنظيمي أو عند المصطلحات المستعملة، بل قراءتنا له كانت قراءة شاملة و ليست جزئية أو تجزئية، قراءتنا تبنت تشخيصا وتمحيصا لواقع الدولي الحالي الذي لا يطبعه ما عانينا منه سابقا من ثنائية قطبية، غلب عليها في الماضي الصراع الإيديولوجي الطاحن، كان من تداعياته نشأة الكيان الوهمي، اللي هو جبهة البوليزاريو.

إن الصراع الحالي والحقيقي هو الصراع من أجل الحياة، واليوم نقول في الفريق الاشتراكي أن لا حياة بدون تنمية وبدون تقدم اقتصادي، يكون أساسه هذا التقدم الاقتصادي هو التعاون الدولي والتشاركي الإقليمي والجهوي، لاعتبارات أساسية ترتكز على أن القضايا الكونية الراهنة لا يمكن التغلب عليها إلا بتضافر جهود جميع الدول المحبة للأمن والسلام والتعايش.

إن الأهداف المتضمنة في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي هي أهداف نبيلة، لا يمكن لأي كان أن يشكك فيها.

كما أن التجربة المغربية ستكون أكثر إفادة، نظرا للمسار التنموي الذي اشتغلت عليها المملكة المغربية، كما أن الاتحاد الأفريقي سيكون مجالا حيويا للمملكة المغربية من أجل إقناع العديد من البلدان الإفريقية بعدالة قضية وحدته الترابية وكل المبادرات الذاتية الرامية إلى وضع حد نهائي لهذا النزاع المتفعل على أرضية الحكم الذاتي كحل نهائي للنزاع المتفعل.

إن قضية الصحراء المغربية لن تتأثر سلبا بعودتنا للاتحاد الإفريقي، كما يحاول الترويج له من طرف من ألف الدبلوماسية في تصورهما السابق، إننا في محيطنا الإفريقي سنكسب المزيد من الدعم والمزيد من المساندة والتأييد، لأن الصوت الذي غاب لما يناهز ثلاثة عقود سيصدق بالحقائق وسيقع من ظل على جانب الحقيقة بحقيقة الأمور وخلفياتها و ملاساتها.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

إننا في الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، وإيمانا منا بالمصلحة العليا للمملكة المغربية، والتي هي في العمق المصلحة العليا للمغاربة، و في لحظات الإجماع الوطني، يكون حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلى جانب القوى السياسية الوطنية حاضرا ومثمنا للرؤية الملكية الحكيمة في عودة المغرب إلى حضنه الإفريقي وإلى منظمة الاتحاد الإفريقي.

ولهذه الأسباب مجتمعة، لا يملك الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين إلا أن يصوت لفائدة هذا المشروع بالإيجاب، و عاش المغرب موحدا وقويا.

وشكرا على حسن استماعكم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة رئيسة فريق الاتحاد المغربي للشغل، تفضلي مشكورة.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بقرار سيادي طوعي شرعي ومؤسسي، سيعود المغرب إلى حظيرته المؤسسية، سيعود إلى أسرته الإفريقية، سيعود لأن المغرب بكل بساطة بلد إفريقي، سيعود بحكم وقوة التاريخ والجغرافيا، فالجغرافيا لا يمكن تغييرها، (la géographie est têtue)، كما لا يمكن التنصل من ثقل التاريخ.

والمغاربة شعب إفريقي عريق وأصيل، شكل وعاء حضاريا، امتزجت من داخله كل العناصر الإثنو ثقافية من المكونات البشرية للقارة الإفريقية، وبالتالي فلا يمكن للمغرب إلا أن يكون إفريقيا، والهوية الحضارية التي نحتها الشعب المغربي على أرض هذا الوطن تستمد روحها وكبتها وألوانها من فسيفساء المكونات الإثنو الثقافية لإفريقيا.

ولعلها القناعة التي تحمكت عبر تاريخه الحافل بالتراكمات في حركة المغاربة في اتجاه الجنوب، هذه الحركة التي أخذت أشكالا ومظاهر سياسية وتجارية وثقافية ودينية.

ومن خلال تتبع تاريخ العصر الوسيط، شكل هذا البعد والعمق الإفريقيين للمغرب عنصر قوة واستقرار ورفاه اقتصادي، عكس الوجهة الشرقية والشالية، حيث مصادر التهديد الدائم لأمن واستقرار المغرب.

السيد الرئيس،

إنها القناعة الفلسفية والفكرية التي حكمت حركة الاتحاد المغربي للشغل وأطرت بضالته وكفاحه الإفريقي لمواجهة الاستعمار في تفاعل أفقي مع كافة مكونات الحركة العمالية الإفريقية في إطار الاتحاد النقابي (Panafrican) يعني (l'Union Syndicale Panafricaine)، هذا الإتحاد الذي يشهد له التاريخ أنه كان في طليعة الكفاح من أجل حرية وانعتاق الشعوب الإفريقية واستقلال الدول الإفريقية وبناء اقتصادياتها.

على هذا الأساس، كان الاتحاد المغربي للشغل يؤمن ويدافع على وحدة وتضامن شعوب القارة الإفريقية، لأنه السبيل الوحيد لتحقيق التنمية والديمقراطية التي ناضلت وتناضل من أجلها الحركة العمالية لعموم إفريقيا.

في هذا الإطار، فإن عودة المغرب للاتحاد الإفريقي هو بداية لتوضيح وضع غير طبيعي، ساهمت فيه مجموعة من الظروف الجيو إستراتيجية في سياق تاريخي دقيق عاشته منظمة الوحدة الإفريقية، التي انسأقت وراء شعارات وحسابات سياسية معادية للوحدة الترابية للمغرب، وبالتالي فإن مصادقة المغرب على القانون الأساسي للاتحاد الإفريقي وعودته إلى الاتحاد

التأسيسي للاتحاد الإفريقي، معبرا في البداية عن اعتزازنا الكبير بأن يكون أول عمل تشريعي للبرلمان خلال هذه الولاية التشريعية، مرتبط ارتباطا قويا بمستقبل العلاقات المغربية الإفريقية، بل له آثار عميقة ليس فقط فيما يتعلق بوحدة المغرب الترابية وبسيادته ووحدته، ولكن يمتد إلى الجذور التاريخية والعريقة للدولة المغربية بامتداداتها المحلية والثقافية والاقتصادية في عمق القارة الإفريقية.

إنه مشروع قانون ستكون له فتوحاته وإنعاماته على الشعوب الإفريقية وحقوقها في الاستقرار والأمن والازدهار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.

إنه مشروع قانون جعلنا جميعا، أحزابا سياسية وفرقا برلمانية، معارضة وأغلبية، ترفع عن المزايدات وتنتزه عن الاختلافات ونغيب كل المصالح الذاتية لنستحضر قيمة واحدة، هي الوطنية الحقبة والعبقرية المغربية والتشبث بوحدة الوطن ووحدة الشعب المغربي وراء جلاله الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

نستحضر مصلحة واحدة، هي مصلحة الشعب المغربي ومعه كل شعوب القارة الإفريقية في الاستقرار والإيمان والرخاء والتعايش والتسامح والإخاء والسلام.

إن المغرب لم ينفصل عن أصوله وجذوره الإفريقية طيلة تاريخ المغرب، لم يتنكر يوما لانتائه الإفريقي، بل لقد كانت إفريقيا دائما حاضرة لدى مختلف الأسر التي تعاقبت على عرش المغرب.

المغرب كان له دور حاسم في دعم حركات التحرر الإفريقية من الاستعمار، كان له دوره الريادي في تقريب وجهات النظر وإذابة الاختلافات بين المجموعات الإفريقية، ويشهد التاريخ لجلالة الملك المغفور له محمد الخامس، طيب الله ثراه، فضله الكبير في جمع ولم شمل القارة الإفريقية، ويشهد التاريخ كذلك لجلالة الملك المغفور له الحسن الثاني، شمله الله بواسع رحمته، قيادته المبادرات واستضافته لمؤتمرات منظمة الوحدة الإفريقية وحضور القوات المسلحة الملكية المغربية القوي في مهمات السلام والدفاع عن الشرعية في مناسبات كثيرة.

المغرب خرج من منظمة الوحدة الإفريقية لما أصبحت هذه المنظمة عرضة لتلاعبات ومؤامرات يعرفها الجميع، أي مؤامرات ديال خصوم الوحدة الترابية على السيادة ديالو، لكن المغرب لم يتخل عن دوره الإفريقي ولم يتخل على مسؤولياته إزاء شعوب إفريقيا.

المغرب كان دائما وظل وسيظل مؤمنا ومناضلا من أجل الإنسان الإفريقي ومنطق راجح راجح، فالمغرب يراهن على علاقات متوازنة واحترام متبادل ومصالح مشتركة للشعوب الإفريقية.

إن المغرب بفضل السياسة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، ونظرته البعيدة والمستقبلية، بحسه الإنساني – أقول بحسه الإنساني العميق - حمل للدول الإفريقية جديدا مبني على الديمقراطية والحرية

يعني أن جل الدول الإفريقية أصبحت تدرك عمق وجوهر طبيعة حق الشعب المغربي في وحدة أقاليمه الجنوبية الصحراوية، ويعني كذلك اندحار السياسة الممنهجة لعزل المغرب من طرف القوى الإفريقية المعادية للحقوق الشرعية والتاريخية للمغرب على صحرائه، كما أنه يعني نجاح الإستراتيجية الجديدة في بعدها السياسي والثقافي والبيئي والروحي، والرامية إلى التوازن الفعلي داخل النسيج الاقتصادي الإفريقي.

وتكمن قوة هذه المقاربة المغربية في تأسيس علاقات أفقية جديدة، نابعة من وحدة التحديات على كل المستويات، بدءا بالديموغرافي، وصولا إلى البيئي ومرورا بالاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

علاقات أساسها تنموي فعلي وملموس، من شأنه تحسين مؤشرات النمو في إطار مشاريع تروج لصورة المغرب الذي أدرك أهمية القصوى للتعاون جنوب - جنوب على قاعدة التكامل والشراكة، بعيدا عن الهيمنة والوصاية والاستعلاء وعن الخطابات الرنانة التي سوق لها دون أن تجد طريقها للوجود.

إن عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي تفرض عليه تمثين جبهته الداخلية واستثمار كل الروافد، باستنهاض كل القوى الحية من أحزاب وقنابات ومجتمع مدني من أجل العمل على تقوية مرافعاتنا للإقناع بعدالة قضيتنا ومحاصرة أعداء وحدتنا الترابية من داخل الإتحاد الإفريقي وحث الإتحاد على تصحيح الأخطاء التي أقدم عليها خلال منتصف ثمانينيات القرن الماضي (بالضبط سنة 1984). وهو ما لن يتأتى إلا باستكمال البناء الديمقراطي والتنموي وضمان الحقوق والحريات والعدالة الاجتماعية وتحصين مكتسبات الطبقة العاملة وعموم الشعب المغربي، وهي الضمانة الأساسية لجعل المغرب نموذجا إفريقيا مميذا قادرا على أن يكون قاطرة لفتح آفاق جديدة أمام إفريقيا لإحياء وبعث الأمل في شعوبها التي تتطلع لإفريقيا المستقبل، إفريقيا الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة المحترمة.

الكلمة الآن لممثل الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد ادريس الراضي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لي شرف عظيم أن أتدخل باسم إخواني وأخواتي في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، في مناقشة مشروع قانون يوافق بموجبه على القانون

إن المغرب اليوم يمر من منعطف تاريخي، تتقاطع فيه قضايا الوطنية بالتحولات الدولية والإقليمية المطبوعة بمخاض، مساره مفتوح على كل الاحتمالات، وهو ما يستلزم استحضار وعينا الوطني الجماعي لمواجهة كل التحديات والمخاطر.

وفي هذا السياق، تشكل القضية الوطنية بالنسبة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والشعب المغربي قضية مصيرية، بالنظر لأبعادها الوجودية والحضارية، لذلك فإن التعاطي معها ينبغي أن يخضع لاعتبارات إستراتيجية محسوبة وواضحة في بعدها التاريخي والسياسي، كما يتطلب رؤية واضحة لدى الدولة في تحصين الوحدة الترابية واستكمال تحرير الأرض بالشمال: تحرير سبتة ومليلية والجزر التابعة لها.

وهو الأمر الذي عرّض القضية لمزق تعود في أصلها إلى سوء التدبير وعدم إشراك الشعب المغربي عبر تنظيماته السياسية والنقابية والحقوقية والمدنية، إنها قضية لا يحق لأي جهة الاستفراد بتدبيرها.

إن الراهن اليوم، ونحن أمام مشروع قانون رقم 01.17 يوافق بموجبه على القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي من أجل المصادقة لعودة المغرب إلى المنظمة الإفريقية، يفرض علينا امتلاك الجرأة السياسية للقيام بقراءة نقدية للمقاربات التي حكمت تدبير هذا الملف في السابق، إذ عبرت الأصوات الوطنية عن رفضها التام لتقرير المصير، معتبرة أن الصحراء مغربية ولا تستدعي استفتاء، فكان مآله السجن كما هو الحال بالنسبة للقائد الوطني المرحوم عبد الرحيم بوعبيد، وهو الانشغال الوطني الذي ظل يسكن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، والذي جسده في تنظيم مؤتمرها الثالث بمدينة العيون سنة 2001، والتي كانت الرسالة التي نريد أن نعبر عنها من خلال تنظيمنا مؤتمرا هذا في العيون هو أن المغرب في صحرائه وأن المغرب يمتد من طنجة إلى الكويرة.

وفي هذا المؤتمر عبر كاتبها العام السيد نوبير الأموي على أن القضية الوطنية فوق كل الاعتبارات، ولا تخضع لما هو ظرفي، بل إن مغربية الصحراء ثابت من الثوابت الوطنية، والغاية من إعادة هذا التذكير هو استخلاص الدروس والعبر حتى لا تتكرر الأخطاء التي ارتكبتها الدولة، ولا زال المغرب يعيش تداعيات، ونحن نناقش اليوم هذا الموضوع المحدد لمستقبل المغرب في علاقته بذاته وعلاقته بإفريقيا والمحيط الدولي للبحث عن الأفق الذي يخرج المغرب من هذا الوضع.

هذا، ولا بد من استحضار مضامين تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في موضوع: " النموذج التنموي للأقاليم الصحراوية"، الذي وقف على الاختلالات البنوية في تدبير الملف، كما وقف على كون المقاربة التي اعتمدت أنتجت المآزق واستنفدت إمكانياتها، وهو ما يدعو إلى إحداث القطيعة التاريخية واعتماد نموذج تنموي مندمج، عمقه الإنسان.

إن المقاربات المعتمدة ثبت بالملحوس عدم جدواها، وكرست الإخفاقات وهو ما يدعو إلى اعتماد منهجية الإشراك كاختيار استراتيجي لتقوية الذات

والإفتتاح، مبني على المصالح المشتركة والمصير المشترك، فقد محمد جلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، لعودة المغرب إلى المنظومة المؤسساتية الإفريقية بعودته للاتحاد الإفريقي، مراهنا على مبادلات اقتصادية قوية وعلى تبادل الخبرات والإستثمارات في مجالات المال والخدمات والصناعات وحتى الفلاحة التي استحضرها المغرب بقوة عند تقديم مشروعه ب (كوب 22) بمراكش.

المغرب يطمح إلى خدمة إفريقيا، المغرب يطمح إلى ضمان الإستقرار والأمن بإفريقيا ونبد النزاعات والتطرف والفوضى.

بهذه الرؤية الإنسانية العميقة محمد جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، إلى عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي، مترفعا على كل ما من شأنه أن يعكر الحب المغربي لإفريقيا والحب الإفريقي المغرب من مؤامرات خصوم الحضارة والتقدم وخصوم السيادة والوحدة الوطنية.

وإننا في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي نعتبر التصويت والمصادقة، بغض النظر على ما تتضمنه مواد هذا المشروع، تصويتا تأكيدا لمجهودات جلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، لنصرة الإنسان الإفريقي ورد الاعتبار لشعوب إفريقيا بالتنمية والاستثمار والاستقرار، وليس بزرع ثقافة اليأس والانفصال والإرهاب والتطرف.

السيد الرئيس،
ختاما لا بد من التوجه بالتحية والتقدير للقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة ورجال الوقاية المدنية، الساهرون جميعا على أمن وسلامة المواطنين، والحامين لحرمة هذا الوطن العزيز، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.
وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الآن، دور مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لأخذ الكلمة، تفضلي السيدة الرئيسة المحترمة.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

السلام عليكم جميعا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدتين الوزيرتين المحترمتين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة دراسة ومناقشة مشروع قانون رقم 01.17 يوافق بموجبه على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي.

سيداتي سادتي،

المغرب يتوجه إلى العالم وإلى إفريقيا بخطاب جديد ومبادرات قوية عبر عنها صاحب الجلالة، خصوصا في السنة الماضية، بجولاته عبر إفريقيا وما تلاها من إعجاب واستقطاب وتحية وقبول من طرف كل الدول ورؤسائها التي زارها، لذلك فإننا في مجموعتنا ننظر إلى هذه الاتفاقية، أولا، بكون المغرب هو دولة مؤسسة لمنظمة الوحدة الإفريقية وتحمل بشروطها آنذاك في عام 1960 ومازالت تحمل بصمات المرحوم محمد الخامس، طيب الله ثراه، بجانب زعماء وقادة للتحرر الوطني أمثال المرحوم عبد الناصر والمرحوم مودي بوكيتا والمرحوم أحمد سيكو توري وغيرهم، أرواح هؤلاء مازالت تتحرك في ثقافتنا وفي قلوبنا، وهي نور نستظل به في مواقف كهذا الموقف.

ثانيا، أن اجتماعنا للتأكيد كبرلمان مغربي باسم الأمة المغربية على أن المغرب جزء من إفريقيا وهويته هوية إفريقية روحا وقالبا حسا ومعنا. ثالثا، نحن نتدارس هذه الاتفاقية من أجل المشاركة مع الدول الإفريقية نفسها في إصلاح خطأ تاريخي، أقممت فيه إفريقيا نفسها بواسطة تصرفات عمياء، طيشا في زمن ما تحكمه شروط غير التي توجد اليوم، فأثبت الزمن أن هذه الشروط وأن هذا الخطأ بالفعل تسبب لإفريقيا في خسائر، وأنه تصرف طائش خاطئ.

رابعا، من أجل تجاوز ظروف وأحوال سنة 1982، تاريخ انسحاب المغرب من المنظمة الإفريقية - وهو على حق - ولكن النادي في بقاء هذا الانسحاب يضر إفريقيا اليوم، لأن إفريقيا اليوم ليست هي إفريقيا 1982، فنسعى إلى أن تكون إفريقيا تعيش عالم اليوم بكل إمكانياتها الحقيقية، باعتبارها هي تحمل منظور المستقبل، وهي المستقبل كله، لذلك توجهت إليها الأنظار بشكل قوي لإمكانياتها البشرية المتزايدة والاقتصادية والاجتماعية.

خامسا، إن المغرب فخور بتراكم تجربته في كل المجالات الديمقراطية والسياسية والاقتصادية، لا يمكن أن يبخل بها على إفريقيا، فخطاب دكار كان دليلا لصاحب الجلالة كان قويا في هذا الاتجاه لأن تراكمنا تراكم إفريقيا في كل معاني التنمية.

سادسا، أننا مدعون أن المغرب من خطابه ومن ممارسته القوية يدعو إلى وضع ركائز جديدة وقوية لعلاقة جنوب - جنوب بكل مكوناتها وتطويرها إيجابيا حتى لا تسقط إفريقيا مرة أخرى ضحية أو غنيمية في ثرواتها البيئية، في مجالها وفي تاريخها وثقافتها كذلك.

ثامنا، أدوار المؤسسات اليوم أدوار المؤسسات الدولية الإقليمية والقارية منها أصبحت تتوسع وتنوع وأصبح لها قوة مؤسسية ضاغطة، فلا يمكن للمغرب أن يكون رائدا أو يكون منعشا بقوة داخل إفريقيا وأن لا يكون خارج منظمة الإتحاد الإفريقي.

تاسعا، إعادة اكتساب المغرب لعضويته بداخل هاته المنظمات هو شيء طبيعي هو شيء طبيعي قبل أن يكون حقا له لأنه دولة إفريقية.

الوطنية في مواجهة خصوم الوحدة الترابية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدتان الوزيرتان،

والسيدات والسادة المستشارين،

لماذا نصوت بنعم؟ وما هي الاعتبارات؟

الاعتبار الأول، هو الحاجة الوطنية إلى استعادة موقعنا الطبيعي في منظمة الاتحاد الإفريقي، من أجل تقوية الموقف الوطني لمواجهة خصوم الوحدة الترابية ووضع حد للزراع الإقليمي المفتعل، وليمكن المغرب من مواجهة "الكيان الوهمي" الذي لا يحق له أن يكون عضوا في المنظمة الإفريقية، والذي لا يوجد في أي منتظم دولي، آملين أن يتم التخلص من الموروث الثقافي والسياسي الذي حكم المرحلة السابقة بغاية فتح آفاق لبناء الوحدة المغربية؛

الاعتبار الثاني، وهو المتمثل في أن تمارس المؤسسة التشريعية مهامها الوطنية في الدفاع عن الوحدة الترابية بمنهجية وأساليب جديدة ومتقدمة ومنظمة وفق تصور واضح وآليات مسؤولة، وأن لا تختزل القضية في المصادقة أو عدم المصادقة.

ولا يفوتنا هنا أن تؤكد مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل على اقتراحها الثابت الداعي إلى وضع مخطط يرمي إلى تحرير كل المناطق المستعمرة، سبتة ومليلية والجزر التابعة لها. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة المحترمة.

آخر متدخل في اللائحة ممثل عن مجموعة العمل التقدمي، تفضل الأستاذ أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السيد الرئيس،

السيدتان الوزيرتان،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

مساؤم سعيد.

بدوري أريد أن أقول بعض الكلمات باسم مجموعة العمل التقدمي، ونحن في جلسة خاصة دعينا للمصادقة على ميثاق الاتحاد الإفريقي.

عادة ما نصادق على الاتفاقيات الدولية بسرعة فائقة، وهي تعد بالعشرات، إلا أن هذه الاتفاقية استوقفتنا، ليس للتأمل فيها ولكن للوعي وإدراك مغزاها والهدف منها وكذلك لوضعها في موقعها الحقيقي، ليست ككل الاتفاقيات الدولية بالنسبة إلينا، بل هي تحمل رموزا ورسائل وتجعل

خطوة تاريخية، باعتبارها تتوج مسار سنوات طويلة من تقوية علاقتنا الإفريقية التي لم تفتقر يوما، ولكنها عرفت غنى وزخا مشهودين منذ اعتلاء جلالة الملك عرش أسلافه الميامين.

هي كذلك خطوة تاريخية بالنظر لطبيعة المرحلة على المستوى الإفريقي وعلى مستوى أهمية التكتلات في عالم اليوم، بنفس القدر الذي كان فيه قرار الانسحاب من منظمة الوحدة الإفريقية حدثا تاريخيا هو الآخر، بالنظر لمميزات تلك المرحلة، مرحلة الحرب الباردة التي كانت تحدد التوقعات وفق توجه جيو سياسي للخارطة العالمية، تتجاوز منطق التكتلات الجغرافية وتغلب منطق التقسيمات الإيديولوجية، وهو ما يعني في النهاية أن كل قرار يكنسي مشروعيته من الشروط التي أفرزته، وأن القراءة السلمية تستدعي دائما استحضار تلك الشروط.

مياه كثيرة جرت تحت جسور العالم طوال ثلث قرن أخواتي إخواني، انهارت فيها مسلمات واحتلت مكانها أخرى، فما بقي المغرب وفيا لانتائه الإفريقي وسندا لإخوته وأصدقائه الأفارقة، ما أهله ليصبح اليوم فاعلا إفريقيا لا يمكن تجاهله والقفز على دوره.

لقد أضحت للمغرب سياسة إفريقية واضحة المعالم مكتملة الأركان، تشكل أحد أعمدة السياسة الخارجية لبلادنا وإحدى زوايا عقيدتها، ولعل من المسلمات أن هذه السياسة ليست ظرفية ولا هي وليدة تدبير ملف وحدتنا الترابية، بل هي تجسيد للاتناء الأزلي والمصري للفضاء الإفريقي، لا من حيث البعد الجغرافي ولكنه انتماء تاريخي حضاري هوياتي واستراتيجي، فأجدد تاريخنا الوطني انبثت في الغالب الأعم على الانتماء الإفريقي ومصير بلادنا، بالقدر الذي يرتبط بافتتاحنا على العالم فهو يرتبط كذلك باندماجنا القاري الإفريقي.

إن ردود الفعل المتشنجة من طرف البعض أوضح دليل على التوجس من فعالية هذه السياسة وعلى الإزعاج الذي تسببه، علما أن سياسة بلادنا ليست موجهة ضد أحد، بل هي يد ممدودة للجميع في إطار احترام سيادة الدول ووحدتها الوطنية والترابية وفي إطار التعاون من أجل أن يرفع المواطن الإفريقي رأسه عاليا ويطوي صفحات من التطاول على كرامته ومصالحه.

وعليه، فإن مضي المغرب في استئناف حضوره داخل الإطار المؤسسي الإفريقي تم - كما تتبعم - باحترام تام لقواعد المشروعية والمصادقة على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي اليوم، ليس عملا مسطريا فحسب بقدر ما هو كذلك رسالة دبلوماسية واضحة بشأن وحدة الصف الداخلي وجدية بلادنا المشهود لها بالتشبث بالمشروعية واحترام التزاماتها.

إن هذه الخاصية التي رسمتها السياسة الخارجية لبلادنا أي التشبث بالمشروعية واحترام الالتزامات هي التي جعلت الدول الشقيقة والصديقة تلح على أن يسترجع المغرب موقعه في المنتظم القاري، كيف لا - وكما

اليوم أصبح واجبا عليه أن يلتحق بإخوانه، 38 دولة أو أزيد من 38 دولة تناديه بتوقيعات مكتوبة، وتناديه للالتحاق بها لأن هناك ورشا كبيرا تحدي كبير، لا بد لإفريقيا أن ترفعه والمغرب يدعو إلى رفعه.

عاشرا، أن السياسة الدبلوماسية التي يقودها صاحب الجلالة اليوم، وهي برهنت على أنها رائدة وقوية في السنوات الأخيرة، ولمسنا تجارب الكبيرة لقادة الأفارقة مع تحركات ومبادرة جلالة الملك، وكانت نتائج باهرة على كل المستويات.

كبرلمان، لا بد أن نحبي هذا المجهود وأن نقبض عليه وأن نعمل من أجل أن يستمر ويكبر بقوة.

عاشرا، طبعاً دعوة.. - اسمح لي، السيد الرئيس، باقي عندي 2 ديال الأسباب - لذلك لكل هذه الأسباب والأسباب الأخرى التي الزمن لم يسمح بذكرها، فإن مجموعتنا طبعاً ستصوت بالإيجاب وبقوة، وتأخذ بيد السيد الوزير والأعضاء الفاعلين في الدبلوماسية المغربية، وخصوصاً خلال السنوات الأخيرة. وشكراً.

السيد الرئيس:

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين، قبل المرور إلى عملية التصويت، أدعو السيد وزير الخارجية المحترم لتناول الكلمة ربما للتفاعل مع مداخلات رؤساء الفرق والمجموعات تفضل السيد الوزير.

السيد صلاح الدين مزور، وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدتين الوزيريتين،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود بداية أن أحيي الروح الوطنية العالية والفعالية التي تحركت بها مجلسي النواب والمستشارين بمجرد ما علا صوت نداء الوطن، الذي استندعى المبادرة بدون تأخير إلى المصادقة على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي.

إن الإجماع الحاصل اليوم، وقبله الإجماع الحاصل في مجلس النواب بالأمس، لتأكيد جديد على أنه حينما يتعلق الأمر بالقضايا الوطنية الكبرى، تتحرك جميعاً جسداً واحداً وصفاً متراصاً وراء صاحب الجلالة، نصره الله، ونعطي بذلك نموذجاً ساطعاً لمعنى الأمة، لمعنى الوطنية ولمعنى المغرب.

فمنذ أن بادر جلالة الملك إلى اتخاذ قرار استئناف شغل عضوية بلادنا في المؤسسة الإفريقية القارية، وصولاً إلى تعليماته الأخيرة لتسريع إنجاز المسطرة القانونية الخاصة بالمصادقة، أدرك الجميع أن المغرب بصدد إنجاز

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إلى اسمحتو، الآن ننتقل إلى التصويت على مشروع القانون:

الموافقون: الإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

المتنعون: لا أحد.

وبذلك، يكون مجلس المستشارين قد وافق بالإجماع على مشروع قانون رقم 01.17 يوافق بموجبه على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، الموقع بلومي (التوغو) في 11 يوليو 2000، كما تم تعديله بالبروتوكول الملحق به، المعتمد بأديس أبابا في 3 فبراير 2003 وبمابوتو (الموزمبيق) في 11 يوليو 2003.

شكرا لكم جميعا على مساهمتكم البناءة.

ورفعت الجلسة.

أشرتكم كلم إلى ذلك - والمغرب كان من أوائل مؤسسي منظمة الوحدة الإفريقية وإحدى قاماتها الكبرى التي صنعت إلى جانب قامات أخرى جزءا من تاريخ إفريقيا خاصة في شقه التحرري؟

إن هذه العناصر مجتمعة، إضافة إلى الثقة التي يحظى بها المغرب، ستجعل الاستجابة لقرار استئناف شغل مقعدنا في إطار مؤسسي قاري خلال القمة المرتقبة في نهاية هذا الشهر بأديس أبابا أمرا من قبيل تحصيل الحاصل، خصوصا وأنا تجاوزنا إلى حد اليوم أكثر من 40 دولة أجابت بالإيجاب، ولإزالة الأشياء تستمر، ما سيفتح أمامنا أفقا إضافيا للعمل يحتاج للشجاعة والتدبير المحكم لخطواتنا والمساهمة الجماعية، عملا بالتوجيهات الملكية السامية.

شكرا لكم، وشكرا على تعبتكم، وشكرا على روحكم الوطنية العالية.